الأحياء الفوضوية في الجزائر و إشكالية التهميش الحضري دراسة حالة مدينة قسنطينة

بوقبس نديرة

كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية جامعة قسنطينــة1

تاريخ الإستلام 2014/40/24 تاريخ القبول2015/12/08

ملخص

تثير ظاهرة نشأة و إنتشار الأحياء الفوضوية وعلاقتها بالتهميش الحضري في الجزائر، ومنها مدينة قسنطينة، مجموعة من الإشكالات سواء على مستوى تشريعي، أو ميداني، أو أكاديمي علمي. تكون الحاجة لفهمها وتفسيرها إلى مقاربات وصفية متعددة الإختصاصات، ولا يتم ذلك إلا باختيار مقاربة علمية تكون وفق توجه نظري يشمل الجانب الحضري، و الإجتماعي، والإقتصادي، والأمني. يهدف فهم وتفسير مخرجات التهميش الحضري من حيث التوجهات و المآلات المستقبلية، إلى إيجاد حلول واقعية مناسبة للمشاكل الناجمة عن هذه الأحياء ووفق إطار قانوني محكم،أو محاولة تفاديها إن أمكن. ويكون ذلك بوضع تفسير علمي لمخرجات هذه العلاقة، تفيد في فهم كيفية نشأتها و انتشارها، و وضع مؤشرات ومعايير تصنيفية بالإعتماد على تحديد المصادر سواء المتعلقة بالجانب القانوني أو من خلال الدراسة الميدانية. تكمن أهمية هذه الدراسة الرغبة للوصول إلى مقاربة تنموية تقوم على تحقيق الحوكمة الحضرية، المبنية على الجانب الكمي و الاستشراف يبين مختلف أحياء المدينة، و المحدد لنوع السياسات الحضرية المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: مدينة قسنطينة، التهيئة الحضرية، الأحياء الفوضوية، التهميش الحضري، الواقع.

Résumé

Nous abordons dans cet article l'analyse de l'émergence du phénomène des quartiers informels et sa relation avec la marginalité urbaine en Algérie, en partant d'une observation que le cas de la ville de Constantine, soulève un ensemble de problèmes , et que ce travail a pour but de mettre en évidence quelques hypothèses.

Nous essayons par une étude de terrain réalisé dans quelques quartiers informels de la ville de Constantine d'analyser la gravité des retombes de la marginalité urbaine sur l'avenir de l'aménagement urbain de la ville algérienne en visant à trouver des solutions juridique ,social ,économique et sécuritaire appropriées aux problèmes causés par ces quartiers .

Notre proposition scientifique est dans ce cas que l'aménagement urbain de la ville en Algérie est en lien étroit avec la bonne gouvernance qui démontre les résultats de ce travail.

Mots clés : *Aménagement urbain en Algérie, ville de Constantine, quartiers informels, marginalité urbaine, la gravite des retombés.*

Summary

The emergence of chaotic neighborhoods phenomenon and its relationship with the urban marginalization in A1geria, Constantine, gives rise to a set of problems whether at the legislative level and at the field one. For its understanding, the needed is multidisciplinary descriptive approaches doable just by the selection of a scientific approach being in accordance with the theoretical side including the urban, the social, economic, and security sides.

Understanding the outputs of the urban marginalization in terms of future orientation aims at finding appropriate solutions to the problems caused by these neighborhoods according to a legal framework; or just trying to avoid them if possible by putting a scientific explanation to the output of this relationship. It helps in understanding the emergence of this phenomenon, and it facilitates the task of putting and developing indicators and taxonomic criteria that depend on determining the sources both in relation with the legal side or through the field study.

This study aims at getting to a developmental approach based on the achievement of the urban governance that rely on a visionary quantitative side between the various districts of the city, and specify to the type of the future urban policies.

Key Word : city of Constantine, chaotic neighborhoods, urban marginalization, urban setting, reality.

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1, الجزائر, ديسمبر 2015

المقدمة

تعمل مختلف سياسات و استراتيجيات السلطات العمومية في الجزائر منذ الاستقلال إلى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة، بتفعيل دور عدة قطاعات كما هو الحال بالنسبة لقطاع السكن حيث تعمل على حل أزمة السكن، وتوفير سكن لائق يلبي طلب المواطن الجزائري، منتهجة سياسات واستراتيجيات سكنية مختلفة لكل منها نتائجها سواء كانت إيجابية أو سلبية. توجت حتى الآن هذه البرامج التنموية، لاسيما جوهر هذه الدراسة والمتمثل في التهيئة الحضرية بالفشل النسبي في بعض الحالات، والدليل على ذلك ظهور ظاهرة الأحياء الفوضوية التي تحيط وأحيانا تتغلغل بالنسيج الحضري المخطط والقانوني للمدينة، عاكسة بذلك **العلاقة الفاشلة** بين إستراتيجيات التهيئة الحضرية للمدينة، والواقع الفعلي لمستوى التشريع أو الميدان.

تفاقمت ظاهرة الأحياء الفوضوية في المدن الجزائرية عبر فترات زمنية متباينة، مما جعلها تظهر في أشكال وأنماط مختلفة أثرت بشكل مباشر على **المظهر الحضري للمدينة**، الذي أصبح يجمع بين الأحياء القانونية المخططة التي تتمتع بكامل حقوقها وتمثل محور اهتمام المسيرين من جهة، و الأحياء الفوضوية غير القانونية التي تفتقر لأدنى متطلبات الحياة بسبب ما تعانيه من **تهميش حضري** من جهة أخرى وهذا ما تسبب في اختلال توازن المدينة وما انجر عن ذلك من مشاكل ذات مستويات عدة خاصة الإجتماعية والأمنية.

تشكل مدينة قسنطينة **عينة مهمة للدراسة** عبر فتراتها التاريخية المختلفة، للعلاقة الوطيدة الموجودة بين المناطق السكانية و مستوى الطبقات الإجتماعية **[1]**، بالنظر لمختلف التجارب السكنية التي عرفتها في ميدان التهيئة الحضرية، وقدمها من حيث النشأة، و أهمية الموقع الجغرافي كمنطقة وصل ومبادلات بين الشمال الشرقي وجنوبه، باعتبارها مركز اقتصادي، و تجاري، وثقافي واجتماعي ممّا أهلها أن تكون مدينة متروبولية مستقطبة للسكان ضمن إقليمها وخاصة سكان الولايات المجاورة لها.

تثير إذن مخرجات ما ينجم عن الأحياء الفوضوية بمدينة قسنطينة و علاقتها بالتهميش الحضري عدة إشكالات على مستوى نظري أو ميداني، فجاءت مرتبطة بالعوامل والأسباب وراء ذلك التهميش ومن هو المسؤول عنها؟ هل هي مسؤولية المسيرين لعدم اهتمامهم أو مسؤولية سكان هذه الأحياء الذين لم يحترموا الجانب القانوني و التخطيطي؟ أم هي مسؤولية مشتركة؟ هل يمكن الحد من التهميش الحضري و إدماج هذه الأحياء في المدينة ؟.

تم التركيز في البحث على ظاهرة السكن الفوضوي الصلب بمدينة قسنطينة، من خلال دراسة ميدانية لثلاث أحياء فوضوية اعتمادا على استمارات ميدانية لعينة عشوائية مثلت 15/1 من البنايات الواقعة ضمن حالات الدراسة البالغ عددها 2566 مبنى، وبذلك كان عدد الاستمارات اللازم هو384 استمارة مع إضافة 100 استمارة أخرى في حالة ضياع بعضها أو سوء الإجابة، إضافة إلى استجوابات مباشرة مع ملاك أراضي هذه الأحياء وكذلك بعض مسؤولي مصالح البلدية.

تهدف هذه الدراسة لتفسير النتائج المتوصل إليها كمؤشرات ومعايير لفهم طبيعة نشأة بعض الأحياء الفوضوية القائمة بالمدن الجزائرية الأخرى إن أمكن ذلك.

أولا: واقع الأحياء الفوضوية بمدينة قسنطينة (التعريف و النشأة)

تبرز أهمية ضبط المفاهيم المتغيرة كمرجعية نظرية تساعد على تفسير ظاهرة التهميش الحضري وعلاقتها بظاهرة الأحياء الفوضوية في علاقة منطقية تحتاج إلى ضبطها بدقة من خلال ما يلي:

1. ضبط المفاهيم ثمة حاجة من أجل تفسير سياسات و إستراتيجيات المتبعة اتجاه الأحياء الفوضوية والتهميش الحضري الناتج عنها في مدينة قسنطينة إلى تعاريف دقيقة لمفهوم التهميش الحضري، وعلاقته بمخرجات الأحياء الفوضوية والمتمثلة في الآثار الناجمة عنه والظواهر التي لها علاقة به كما يلي:

1.1.السكن الفوضوي: اختلفت تسميات هذا النوع من السكن حسب الدراسات والباحثين و من منطقة إلى أخرى أهمها: السكن العشوائي، و غير المندمج، وغير القانوني، التلقائي، والمخالف، لكن رغم غياب الإجماع إلاّ أنّ المفهوم يشير إلى مساكن قامت بصفة غير شرعية لها طبيعة عقارية مبهمة (غير واضحة)، ولا تحترم المواصفات المعمارية والعمرانية القانونية أين تتشكل حول مركز المدينة المتحرك (**VILLE MOBILE**)**[2]** ، ويصنف هذا النوع من السكن إلى نوعين هما:

1.1.1.السكن الفوضوي الهش(habitat précaire) يعرف بأنه "تجمعات سكنية نمت وتوسعت بوضع اليد على أراضي الغير داخل المدن وغالبا على أطرافها، لتبدو بشكل كتل متراصة من الأكواخ القصديرية أو المساكن المؤقتة، المبنية غالبا من المهملات على أراض خالية من الخدمات كالماء، الكهرباء، المجاري العمومية، كما تفتقر إلى المرافق الاجتماعية والصحية و تسكنها أفقر طبقات المجتمع المكونة غالبا من الريفيين، الذين قدموا إلى المدن رغبة في الحصول على العمل و تأمين مستوى حياة أفضل"**[3]**، و هذه الأكواخ القصديرية هي مساكن غير قانونية من حيث الملكية، وغالبا ما تكون هذه الأراضي تابعة للدولة وليس للخواص.

.2.1.1السكن الفوضوي الصلب(habitat illicite en dur) هو سكن مبني بمواد صلبة كرضام الإسمنت، والآجر وله سقف إما بالدالة أو القرميد. بمعنى أنه أحسن من حيث التكوين و قاطنيه من النوع الأول.

2.1.**التهميش الحضري:** يعرف في الكثير من الدراسات الإجتماعية بمصطلح الهامشية، والذي ارتبط عموما بالفقر والحرمان واللامساواة الاجتماعية والاقتصادية لما للسكن من أثار إقتصادية وسياسية. هناك من عرفه بأنه:"وضع متدن في إطار نظام للتدرج الاجتماعي يتولد عنه محاصرة فئة اجتماعية وعزلها عزلا كليا أو جزئيا"**[4]**، فهو حالة من الإقصاء. كما يرتبط التهميش بعدة ميادين في الحياة الحضرية فمنه:

1.2.1. التهميش السياسي: يعرف بأنه عدم اكتراث الفرد بما يدور حوله في الميدان السياسي، فالهامشي لا يساهم في المؤسسات النظامية و لا الأحزاب، ولا يشارك في الانتخابات أو أي نوع من أنواع صنع القرار،بحكم الضغوط الحياتية و النظامية، ووضعه الذي لا يتيح له إلا التفكير في توفير قوت الحياة اليومي **[5]**. فالتهميش السياسي هو عزل و إقصاء مقصود أو غير مقصود لفئة من أفراد المجتمع بخصوص إتخاذ القرارات السياسية الهامة في حياتهم، بسبب امتناعهم عن ذلك و انشغالهم بالبحث عن المتطلبات الضرورية للحياة.

2.2.1. التهميش الاقتصادي: يرتبط بمستويات الفاعلية لمختلف المؤشرات المحددة للتنمية سواء المتعلقة بالجانب البشري ،أو المادي أو كلاهما. حيث أنه: " الانخفاض الشديد في مردود الجماعات الممارسة لأنشطة اقتصادية غير مشروعة، واستخدامها لوسائل مختلفة، الأمر الذي يجعل مساهمتها في التنمية الاقتصادية معدومة**[6]**. كما يظهر في كيفية توزيع الثروة في المجتمع ومن تم تنقسم الفاعلية الإقتصادية إلى فاعلية إيجابية، وفاعلية سلبية، تقاس الأولى بمدى رضا المواطنين على منتخبيهم ومشاريع التنمية، والمشاركة، والتعبئة والعكس بالنسبة للثانية.

3.2.1. التهميش الإجتماعي: تظهر العلاقة بين مفهوم التهميش و التنمية الاجتماعية من أن :"التهميش ليس تخلفا اقتصاديا كما يعتقد الكثير، بل هو يرتبط بقضية أبعد و أشمل، ألا وهي مشكلة التنمية الاجتماعية،فالمتتبع للدراسات الحضرية الاجتماعية يقر بأن المهاجرين ليسوا أناسا فقراء وحسب، هم أيضا حضريون غير متكاملين وغير منصهرين ثقافيا، ومنعزلون مكانيا"**[7]**،بجعل التهميش عدم إمكانية الاندماج في المجتمع الذي يعيشون فيه نظرا لعدة أسباب: كعدم الاستفادة من الحقوق الإجتماعية من مسكن ،وعمل ،وتعليم وصحة.

نستنتج مما سبق أن مفهوم **التهميش الحضري** هو الفشل في صياغة عملية دائمة للتهيئة الحضرية الجوارية

في منطقة حضرية معينة، فهو مرتبط بالإقصاء وقد يكون مباشر في ظل رفض السلطات تنظيم وتهيئة لبعض الأحياء لاعتبارات قانونية و جغرافية ، كما يمكن أن يكون غير مباشر نتيجة غياب لشكل تنمية مستدامة و حوكمة محلية تهدف لإزالة الفوارق الإجتماعية والاقتصادية، في ظل غياب إمكانيات أو إستراتيجيات تنموية واضحة المعالم. وسواء كانت الأسباب مباشرة أو غير مباشرة فالتهميش الحضري يعكس فشل تحقيق أهداف عمليات التهيئة الحضرية ميدانيا .

1.نشأة الأحياء الفوضوية بمدينة قسنطينة :يعتبر الموقع الجغرافي لمدينة قسنطينة عاملا محددا في كيفية توزيع الأحياء المكونة لها، حيث جاءت مقسمة إلى مناطق مخططة تخضع لتهيئة قانونية محددة وأخرى غير قانونية. ظهرت هذه الأخيرة في حوالي33 حي فوضوي **[8]** يشغل مساحة تقدر بحوالي 643 هكتار، أي ما يعادل 10.58% من المساحة الإجمالية للمدينة المقدرة ب 6072.25 هكتار**[9]** ،بالإضافة إلى ثلاث أحياء

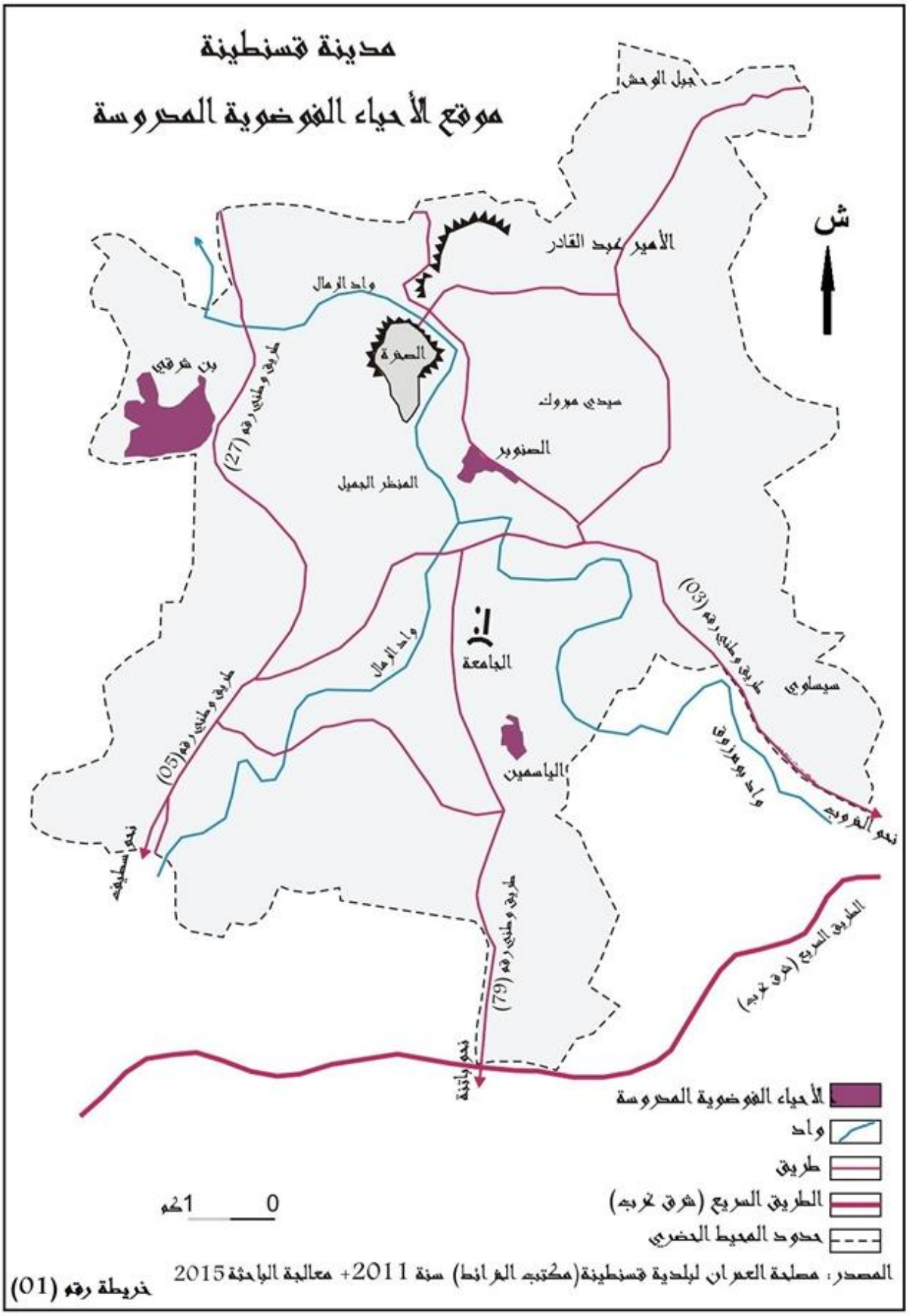
مدينة قسنطينة
موقع الأحياء الفوضوية المحروسة
جبل الوحش
ش
الأمير عبد القادر
واد الرمال
الصخرة
بن شرقي
طريق وطني رقم (27)
سيدي مروك
الصنوبر
المنظر الجميل
طريق وطني رقم (03)
الجامعة
واد الرمال
سيلاوي
طريق وطني رقم(05)
الياسمين
واد بومرزوق
نحو الخروب
نحو سطيف
طريق وطني رقم (79)
الطريق السريع (شرق غرب)
نحو باتنة
الأحياء الفوضوية المحروسة
واد
طريق
الطريق السريع (شرق غرب)
حدود المحيط الحضري
0 1كم
المصدر: مصلحة العمران لبلدية قسنطينة(مكتب الخرائط) سنة 2011+ معالجة الباحثة 2015

خريطة رقم (01)

أخرى تمت إزالتها في الفترة المحصورة بين (2008-2011) في إطار مخطط تحديث مدينة قسنطينة**[10]** والمتمثلة الأحياء التالية: باردو، جنان التشينة ورومانيا.

2.1.دراسة لحالات من الأحياء الفوضوية بمدينة قسنطينة: ظهرت هذه الأحياء في مدينة قسنطينة عبر فترات زمنية متتالية بداية من الفترة الاستعمارية ولا زالت مستمرة حتى يومنا هذا سنة 2015، ويمكن تصنيفها إلى ثلاث أجيال تختلف عن بعضها البعض من حيث أسباب ظهورها والعوامل المتحكمة في استمرارها، وعلى هذا الأساس تم اختيار حالات الدراسة المتمثلة في ثلاث أحياء موزعة بالمدينة كل حي يمثل جيل من الأحياء الفوضوية وقبل التعرف على الحالات المدروسة من الضروري تحديد موقعها عبر المجال الحضري القسنطيني، حيث يتبين من خلال الخريطة رقم (01) مايلي:

1.1.2. حي الصنوبر(CHALET DES PINS): يقع بالقرب من مركز المدينة (المدينة الأم) بمحاذاة الطريق الوطني الرابط بين قسنطينة وباتنة وبالتحديد جنوب شرق الصخر العتيق، يعتبر أقدم الأحياء الفوضوية المدروسة وأقربها للمدينة الأم. حين ظهر موضعه كان يعتبر ضاحية للمدينة، ونتيجة للتوسع الذي عرفته مع مرور الزمن أصبح هذا الموضع بالقرب من المركز.

2.1.2. حي بن شرقي: يقع في أقصى الشمال الغربي لمدينة قسنطينة، نشأ على سفح محاذي لواد "ملاح" وبمحاذاة الطريق الوطني الرابط بين قسنطينة و جيجل.

3.1.2. حي الياسمين: يقع هذا الحي حديث النشأة مقارنة بالأحياء المدروسة الأخرى بالجهة الجنوبية للمدينة بمحاذاة الطريق الوطني رقم **(79)**، ضمن المنطقة الحضرية عين الباي التي تمثل أحد محاور التعمير الأساسية للمدينة.

تتوزع الأحياء الفوضوية المدروسة عبر مجال مدينة قسنطينة بين مركزها وأطرافها، و شمالها وجنوبها وغربها. يتحكم في موقعها غالبا عاملان جغرافيان أساسيان هما محاور الطرق الكبرى وضفاف الأودية المحيطة بها.

2.1. **الواقع الجغرافي لحالات الدراسة:** تقسم حالات الأحياء الفوضوية المدروسة إلى ثلاث فترات زمنية متتالية حيث كان معيار ذلك هو التسلسل الزمني لظهورها، وقد كان لكل منها خصوصياتها ومميزاتها يمكن إبرازها فيما يلي:

1.2.2. الجيل الأول (الفترة الاستعمارية): يمثل الجيل الأول للأحياء الفوضوية التي ظهرت في الفترة الاستعمارية بمدينة قسنطينة حي الصنوبر(CHALET DES PINS) كما تبينه الخريطة رقم (02)، يرجع تاريخ نشأته للسنوات الأخيرة للفترة الاستعمارية(بداية سنوات الخمسينيات)، حيث كان سبب ظهوره الرئيسي هو نزوح السكان من الأرياف نحو المدن هروبا من الفقر و بحثا عن الأمن الاستقرار.

يقع هذا الحي بالقرب من مركز المدينة بالموازاة مع الطريق الوطني رقم (03) الرابط بين قسنطينة و باتنة، حيث نشأ متوسطا لأحياء فوضوية أخرى ظهرت في نفس الفترة، كحي بن تليس الذي جاوره من الجهة الشرقية، وحي رومانيا من الجهة الغربية له والذي تمت إزالته بشكل كلي في إطار مخطط تحديث المدينة كما تم ذكره سابقا، بالإضافة إلى مجموعة من البيوت القصديرية الهشة التي جاورته كذلك من الجهة الجنوبية الغربية والتي أزيلت كذلك في السنوات الأخيرة في إطار القضاء على السكن الهش بالمدينة.

يتربع الحي على مساحة قدرت بـ 21.20 هكتار **[11]** بلغ عدد سكانه 4722 نسمة أما عدد المباني به فقد وصل 422 مبنى **[12]** ،تعود ملكية هذا الحي إلى الخواص، حيث بيعت من طرف ملاكه الأصلين في عهد الاستعمار في شكل بساتين صغيرة Lots) (Jardins ذات مساحات متباينة، وابتداء من الخمسينيات إلى غاية الستينيات قام ملاكها الجدد ببناء المساكن عليها دون أية رخصة قانونية.

تبرز مورفولوجية هذا الحي بافتقاره لشكلا هندسيا معينا، حيث ساهم عاملين في خلق هذه المورفولوجية وهما العقاري والطبيعي، فأحيانا يخضع توزيع المباني إلى كيفية تقسيم القطع الأرضية قبل بيعها من طرف ملاكها، وأحيانا أخرى تكون طبيعة الأرضية هي الموجه الرئيسي لتوزيع المباني بسبب وجود الشعاب،أو الحواف الصخرية كعائق أمام استمرارية التعمير. فكلا السببين ساهما بشكل أو بآخر في خلق الشكل الذي يظهر عليه حاليا.

يقسم الحي إلى بنيتين عمرانيتين مختلفتين فهو متلاحم ومتداخل في جزئه الجنوبي، ويبدأ في التمزق والتشتت والانتشار بالصعود نحو الشمال، مع اختلاف التنظيم من ركن لآخر، مكونا مجموعات صغيرة يجمع بينها تاريخ البناء وأصل الملكية.

تختلف المباني المشكلة لهذا الحي من مخططة إلى فوضوية، كما يختلف علوها وواجهاتها، والمساحة المبنية لها وشكلها المعماري مما جعلها متداخلة مع بعضها البعض .

2.2.2. الجيل الثاني (فترة بداية السبعينيات من القرن الماضي)

الماضي) :يمثل الجيل الثاني للأحياء الفوضوية التي ظهرت في المدينة حي بن شرقي كما تبينه الخريطة رقم (03)، ترجع ملكية هذا الحي للخواص (ورثة بن شرقي)، حيث كانت أراضيه مستغلة في شكل مزرعة ومساكن خاصة به فقط قبل سنة 1970. نشأ في بداية السبعينيات من القرن الماضي نتيجة لأزمة السكن الحادة وضعف البرامج السكنية التي شهدتها البلاد في تلك الفترة، بادر صاحب الأرض بتقسيمها إلى حصص بمساحات متباينة دون مخطط يحدد حدود الحصص،وبيعها بطريقة فوضوية وغير منتظمة إلى الأفراد بعقود عرفية، الذين قاموا ببناء مساكنهم عليها مباشرة طبعا بطريقة فوضوية عرفت غياب كل الرخص القانونية.

يقع الحي في الشمال الغربي لمدينة قسنطينة بمحاذاة الطريق الوطني الرابط بين قسنطينة و جيجل، بمعنى أنّه بمثابة بوابة للمدينة من الجهة الشمالية الغربية.

تقدر مساحته 87 هكتار **[13]** في حين بلغ عدد سكانه 12880 نسمة وعدد مبانيه1915مبنى**[14]** ،حيث تظهر مورفولوجية هذا الحي في شكل حرف (U)،والعوامل التي ساهمت في تشكلها هي على وجه الخصوص **العامل العقاري** حيث يتوسط شماله تحصيص عمومي المسمى بالجباس إضافة إلى مجموعة من التجهيزات و مقبرة، شكلت كل هذه المكونات العمرانية حواجز أدت إلى عدم استمرار يته في وسطه، ثم يعود ليلتقي في جنوبه بالقرب من واد ملاح، كما يخضع توزيع المباني إلى كيفية تقسيم القطع الأرضية قبل بيعها من طرف ملاكها، وأحيانا أخرى تكون طبيعة الأرضية أي **العامل الطبيعي** هو الموجه الرئيسي لتوزيع المباني بسبب وجود الشعاب، أو الحواف الصخرية كعائق أمام استمرارية التعمير كما هو الحال في الجزء الشرقي والغربي للحي.

يقسم الحي إلى بنيتين عمرانيتين يفصل بينهما طريق رئيسي يخترق الحي من شماله إلى جنوبه، فالأولى والمتمثلة في **بنية شرقية** توزعت فيها المباني بشكل كتلة محاطة من كل جوانبها بعوائق بشرية وطبيعية وقفت أمام توسعها **وبنية غربية** جاء فيها توزيع المباني بشكل طولي من الشمال نحو الجنوب.

يتكون الحي من مباني فوضوية صلبة تفتقر لكل الرخص القانونية للبناء، يختلف علوها وواجهاتها،والمساحة المبنية لها التي تتراوح بين 70-200 م^2 **[15]** وشكلها المعماري مما جعلها مباني متداخلة مع بعضها البعض.

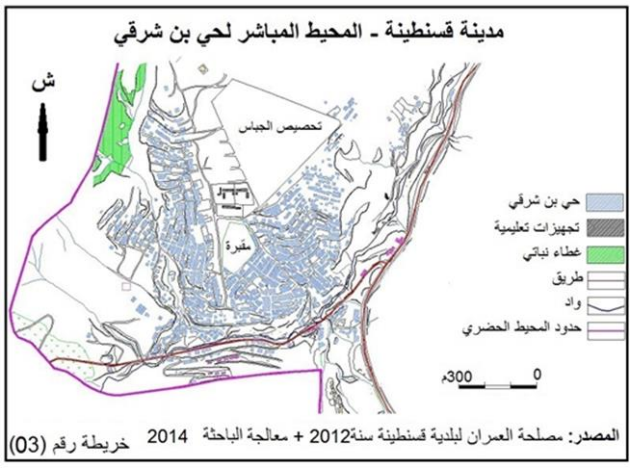

3.2.2. الجيل الثالث (فترة بداية التسعينيات من القرن الماضي):

يمثل **حي الياسمين** كما يظهر في الشكل رقم (01)

عينة منه، نشأ في بداية التسعينيات من القرن الماضي هذا النوع من الأحياء التي ظهرت في مدينة قسنطينة، وهي فترة بداية عهد جديد للجزائر في ميدان التهيئة الحضرية، نظرا للتحولات العميقة التي شهدتها في مجال التعمير والعقار.

يقع حي الياسمين في الجهة الجنوبية لمدينة قسنطينة وبالضبط شمال المنطقة الحضرية عين الباي، يحده من الشمال محيط الجامعة، أما من الشرق فيجاوره التحصيص الفوضوي النخيل في حين يحده من الغرب أراضي زراعية بالإضافة إلى مجموعة تجهيزات مع حدوده الجنوبية الغربية.

يتربع الحي على مساحة 20 هكتار**[16]** أما عدد سكانه فقدر بـ 907 نسمة وعدد مبانيه بـ 229 مبنى**[17]**،تعود ملكية هذا الحي للخواص يحتل هذا الحي عموما موقع جيد في المدينة، فهو بمثابة بوابة للمدينة من الناحية الجنوبية لها، وهو يستفيد بمحيط مجهز.

جاءت طبيعة مورفولوجية هذا الحي في شكل هندسي له حدود منتظمة بالتقريب، فهو ذو شكل مستطيل موجه من الشمال نحو الجنوب له امتداد علوي آخر على شكل مستطيل صغير كذلك وهو موجه نحو الشمال الغربي، حيث يتسع في شماله ويضيق في جنوبه، والعوامل التي أدت إلى تشكل هذه الموروفولوجية يمكن حصرها في العاملين: الطبيعي من خلال الموضع المتمثل في سفح ذو انحدار منتظم، والعقاري والمتمثل في عامل شكل أرض الحي. يظهر من المظهر العام للحي أنه شرعي و مخطط وفق نسيج حضري منظم، وهذا لأن تنظيم وتوزيع المباني خاضع **لعوامل عقارية**، فهو يتبع طريقة تقسيم القطع الأرضية قبل بيعها من طرف ملاكها، وذلك من خلال مخطط تمهيدي، وحداته (ILOTS) ذات أشكال هندسية متباينة المساحة تتراوح بين (400–200 م) تفصل بينها طرق ثالثية.

مدينة قسنطينة - المحيط المباشر لحي الياسمين -

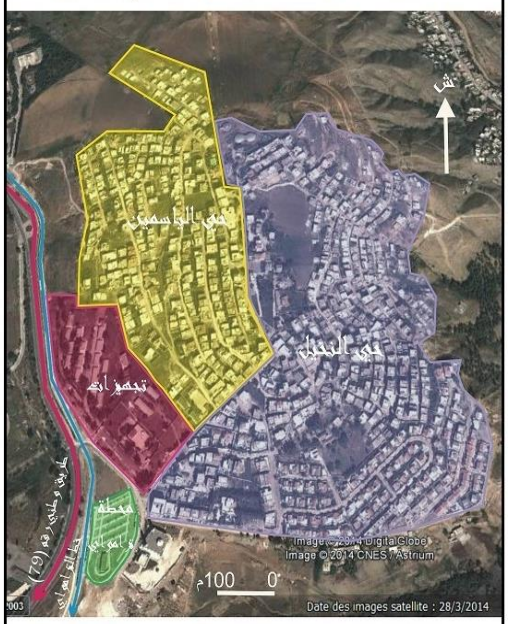

المصدر: Google Earth 2014 + معالجة الباحثة 2015 الشكل رقم (01)

جاءت مورفولوجية الحي متكونة من مباني فوضوية صلبة لأنها تفتقر لكل الرخص القانونية للبناء، لكنها تتقارب بالمقابل في مظهرها العام سواء من حيث علوها الذي يتراوح من (R+2)إلى (R+3)، أو من حيث واجهاتها الراقية، أو من حيث المساحة المبنية لها أو شكلها المعماري وهذا ما أكسبها طابع منظم ومخطط نوعا ما، يمكن اعتباره جيل جديد من الأحياء الفوضوية.

نستنتج مما سبق للأحياء الفوضوية المدروسة بكل أجيالها بمدينة قسنطينة ما يلي:

- سبب ظهورها المباشر هو الملاك الأصليين لأراضيها مع قلة العرض.
- امتازت بمواقع مناسبة في المدينة، فالأحياء القديمة منها والتي ظهرت في الفترة الاستعمارية نشأت قريبة من مركز المدينة (المدينة الأم)،أما الأحياء الأخرى التي ظهرت بعد الاستقلال والمتمثلة في كل من حيي بن شرقي والياسمين رغم توطنهما على أطراف المدينة إلا أنهما بمثابة أبواب لها من الجهة الجنوبية، وكذلك من الجهة الشمالية

الغربية، مع استفادتهما بمحيط مجهز زاد من أهمية هذه المواقع.

- أظهرت دراسة مورفولوجية الأحياء المدروسة عبر المدينة وجود تغير في شبكة المبنى من حي إلى آخر رغم اشتراكها في الصفة غير الشرعية، حيث يتحكم في هذا التغيير عاملين أساسيين هما العامل العقاري من خلال مساحة الحصص الأرضية المخصصة للبناء و طريقة تقسيمها، بالإضافة إلى العامل الطبيعي للأحياء والمتمثل في موضعها، ونتيجة لهذا تم استخراج ثلاث أنواع من الأنسجة وهي متلاحمة ومشتتة وشبه منظمة.

لكن رغم المواقع الجغرافية المناسبة لهذه الأحياء بالنسبة للمدينة إلا أنها تعاني من ظاهرة التهميش الحضري، والسؤال الذي يطرح هنا هو ماهي أثار ونتائج هذا التهميش؟

ثانيا: مؤشرات التهميش الحضري بالأحياء الفوضوية المدروسة: ينتج عن علاقة التهميش الحضري والأحياء الفوضوية بمدينة قسنطينة العديد من الآثار التي تتطلب دراسة دقيقة سواء كانت إقتصادية(العمالة عند أرباب الأسر، الدخل الشهري عند أرباب الأسر والفئات المهنية الاجتماعية)، أو اجتماعية (السرقة، العنف، الجريمة والمخدرات).

"يوصف بعض الدارسين سكان الأحياء الفوضوية بالهامشيين– فهم جغرافيا يعيشون على أطراف المدينة،وهم وظيفيا محرومون من الخدمات الحضرية وهم اجتماعيا ونفسيا و اقتصاديا بعيدون عن الحياة الحضرية بوجه عام"**[18]**. وحسب الشكل رقم (05) المبني على التحقيقات الميدانية سيتم التطرق إلى بعض المؤشرات الحضرية التي تبرز مدى التهميش الحضري الذي تعاني منه الأحياء الفوضوية المدروسة منها كما يلي:

1.**رداءة شبكة الطرق:** تمثل شبكة الطرق شريان الحياة داخل الأحياء السكنية للمدينة لأنها تعمل على تنظيمها، وتسهل حركة السكان داخلها، فهي ذات أهمية ضمن كل مشاريع و أعمال التهيئة الحضرية. سجلت أكبر نسبة لمشاكل الطرقات في حي الياسمين حيث ما يقارب 92%من سكان هذا الحي يعانون من هذه المشاكل. وكما يبين الشكل رقم (02) و رغم وقوع هذا الحي بمحاذاة طريق ذو وزن مهم بالمدينة و المتمثل في الطريق الوطني رقم (79) إلا أنه تميز بشبكة طرق داخلية غير منظمة أبعادها عشوائية غير مطابقة للمقاييس المعمول بها، خاصة منها الطرق الثالثية أو ما تعرف بالطرق الخادمة للمباني التي تميزت عموما بكثافتها وعدم انتظامها و برداءتها وأبعادها الضيقة تراوحت بين 5–6 أمتار.

الصورة رقم (01): حالة الطريق الثانوي بحي الياسمين

المصدر: تحقيق ميداني مارس 2014

فكانت غير معبدة ودون أرصفة وتفتقر لأدنى نوع من الصيانة والتخطيط حيث نشأت مع تطور السكن الفوضوي، وهي تتفرع من طريق ثانوي أهم ما يميزه أنه يطوق الحي من الجهتين الجنوبية

والشرقية له، وهو في حالة رديئة جدا يعرف إهمال كبير من طرف مصالح البلدية كما تبينه الصورة رقم (01).

بالمقابل حوالي ثلاثة أرباع سكان حي بن شرقي يعانون من مشاكل الطرقات، بنسبة قدرت بـ75%، ويفسر هذا الانخفاض النسبي مقارنة بحي الياسمين باستفادة الحي من تعبيد الطريق الرئيسي له في إطار سياسة التحسين الحضري التي استفادت منها المدينة. يتميز حي بن شرقي كما يبينه الشكل رقم (03) بشبكة طرق كثيفة تحيط به وتخترقه، أهمّها الطريق الوطني رقم (29) الرابط بين قسنطينة و جيجل المحاذي للحي من الجهة الشرقية له وهو ذو وزن مهم في مدينة قسنطينة، أمّا الطرق الداخلية الخادمة للسكان فيميزها الطريق الرئيسي للحي المقدر عرضه بحوالي 8 متر، فهو يخترقه تقريبا بشكل عمودي من الجنوب نحو الشمال ويربطه بالطريق الوطني رقم (29) شكله غير منتظم ويتميز بانحدار شديد نوعا ما، كما تتفرع منه طرق ثانوية عرضها غير منتظم كذلك حتى في نفس المسار يتراوح بين 5- 7 أمتار وهي غير معبدة، أمّا الطرق الثالثية فهي كثيفة جدا داخل الحي تتفرع من الطريق الرئيسي و الطرق الثانوية تتميز برداءتها وكثرة تعرجاتها وانحداراتها الشديدة وعدم انتظامها حتى في نفس المسار وضيق أبعادها الذي قدّر متوسط

عرضها بـ 5 أمتار.

يتبين ممّا سبق غياب نظام واضح للطرق الداخلية بهذا الحي، حيث تمتاز بالتعرج والانحدارات الشديدة بالإضافة إلى ضيقها، وهذا ما يفسر صعوبة حركة السكان داخلها.

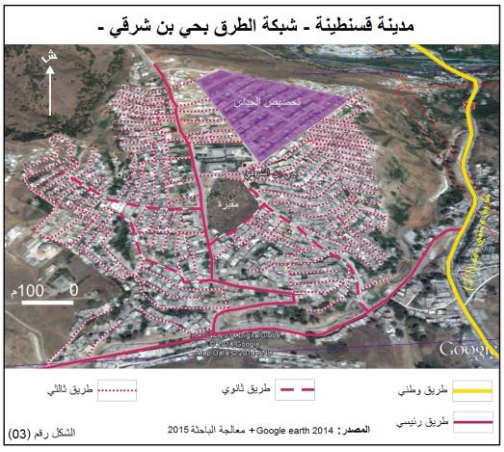

وانخفضت أكثر مشاكل الطرق في حي الصنوبر حيث بلغت 50% أي ما يعادل نصف سكان هذا الحي يعانون من مشاكل الطرق، فبالرغم من أنّ هذا الحي مطوق بطرق ذات ووزن كبير في مدينة قسنطينة كما يبينه الشكل رقم (04)،إذ يحده من الشمال الطريق الوطني رقم (03) ومن الجنوب ملحق الطريق الوطني رقم (03)،إلاّ أنّ شبكة الطرق الداخلية فيه الخادمة للسكان ضعيفة ورديئة حيث يخترق الحي بشكل عمودي طريق رئيسي بعرض يتراوح بين 6 و 7 أمتار شكله منعرج نوعا ما وانحداره شديد حوالي 20%، وهو يربط الطريق الوطني رقم (03) بملحقه، وتتفرع من هذا الطريق طرق ثانوية غير معبدة يتراوح عرضها بين 5-7 أمتار، وهي تتميز بأطوال قصيرة، كما تتفرع منها ممرات متداخلة

تتميز بضيقها وانعراجها حيث أنّها لا تخضع لأبعاد معينة (تتوسع وتضيق في نفس المسار).

يتبين مما سبق غياب نظام واضح للطرق الداخلية بهذا الحي، فهي تتميز بالتعرج والانحدارات الشديدة بالإضافة إلى ضيقها، وهذا ما يفسر صعوبة حركة السكان داخلها.

يتضح مما سبق أن حالات الأحياء الفوضوية المدروسة عبر مدينة قسنطينة تتميز بشبكة طرق كثيفة ومتنوعة، تتدرج في أغلبها من طرق ذات وزن مهم بالمدينة مثل الوطنية منها هي بمثابة محاور عبور تمر بمحاذاة هذه الأحياء لها تأثيرات إيجابية عليها، ثم تتفرع إلى طرق داخلية خادمة للمباني بشكل مباشر، تتميز أغلبها برداءتها وعدم انتظامها وافتقارها لأدنى نوع من الصيانة، مما تسبب في صعوبة حركة السكان داخلها وزاد من إحساسهم بالتهميش وعدم الاندماج في المدينة.

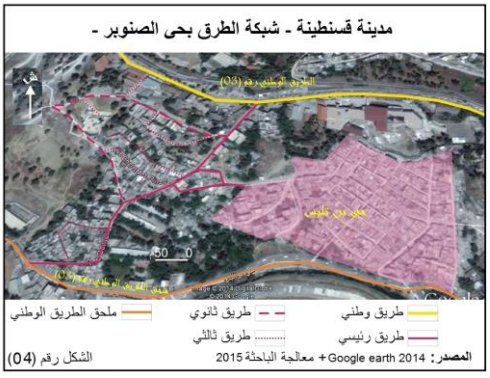

2.**مشاكل النقل:** تتعدد مشاكل النقل بالأحياء الفوضوية المدروسة بمدينة قسنطينة حيث يمكن حصرها ضمن هذا البحث في نقطتين أساسيتين هما نقص وسائل النقل إضافة إلى البعد عن أماكن توقف الحافلات واللذان سيتم التطرق لهما فيما يلي:

1.2. نقص وسائل النقل: اختلفت وسائل النقل المستعملة من طرف سكان الأحياء المدروسة حيث ميزها بروز وسائل نقل جديدة ظهرت بالمدينة المتمثلة في الترامواي و التليفريك ، والتي تمت الاستفادة منها من طرف بعض الأحياء.

تباين نقص وسائل النقل بالأحياء الفوضوية المدروسة حيث تراوح بين 21– 42% سجلت أقصى نسبة لنقص وسائل النقل بحي بن شرقي ببلوغها 42%، ويفسر هذا الارتفاع النسبي بموقع الحي الذي جاء معزولاً و منفصلاً عن الطريق الوطني المحاذي له والمتصل مباشرة بمدخله الرئيسي، بسبب العائق الطبيعي المتمثل في واد ملاّح، ممّا صعب حركية السكان نحوه وبالتالي أنقص من حظوظهم في التنقل بوسائل النقل التي تمر عبره في كل الاتجاهات، واقتصارهم على وسائل النقل الموجهة للحي فقط.

أمّا النسبة الموالية لنقص وسائل النقل فسجلت بحي الياسمين الحديث النشأة حيث بلغت 33%،لكن هذه المرة يختلف التفسير مقارنة بالحي السابق، حيث أنّه يستفيد بوسائل النقل التي تمر عبر الطريق الوطني الموازي له من الجهة الغربية، لكن لا يجاوره بشكل مباشر بسبب عوائق طبيعية وبشرية فاصلة بينهما،بالإضافة إلى استفادته من خط الترامواي الموازي للطريق الوطني المذكور سابقا والرابط بين مركز المدينة و زواغي، يعني أنّ وسائل النقل القريبة من الحي والتي يستفيد منها كل سكان الأحياء المجاورة متوفرة وبشكل كبير، لكن الإشكال هنا يكمن في عدم تخصيص خط نقل لهذا الحي بشكل مباشر، بمعنى وصول وسائل النقل إليه مباشرة، ممّا جعله معزولاً وبعيداً عن وسائل النقل نوعا ما.

أمّا حي الصنوبر فكانت نسبته فيما يخص نقص وسائل النقل21%، وهي نسبة منخفضة مقارنة مع نتائج الحيين السابقين ويفسر هذا الانخفاض بموقعه القريب من مركز المدينة وبالتالي استفادته من وسائل النقل المخصصة لها،فهو يستفيد من جهة بكل وسائل النقل التي تمر عبر الطريق الوطني المحاذي له من الجهة الشمالية، بالإضافة إلى استفادته من خدمات محطة نقل المسافرين الواقعة في الجهة الجنوبية له و بالضبط على الضفة المقابلة له من واد بومرزوق.

2.2.**البعد عن أماكن توقف الحافلات** تبين من خلال دراسات سابقة لتنقلات السكان أنّ أغلب سكان الأحياء الفوضوية المدروسة يعتمدون على الحافلة كوسيلة نقل لتنقلاتهم اليومية، لذلك ضروريا جدًا التطرق إلى بعد أماكن توقف الحافلات عن سكان هذه الأحياء الفوضوية، لأنّها تشكل أحد أهم مؤشرات التهميش الحضري الذي يعانون منه، و تزيد من تعقيد إشكالية تنقلهم و حركيتهم سواء داخل المدينة أو محيطها المجاور.

فأماكن توقف الحافلات ليست دائما قريبة من سكان هذه الأحياء، ويتبين من خلال الدراسة الميدانية أنّ أقصى نسبة لبعد أماكن توقف الحافلات سجلت في حي الياسمين الحديث النشأة حيث بلغت 80% بمعنى أن أكثر من ثلاث أرباع سكانه يعانون من هذا الإشكال، ويفسر هذا الارتفاع بعدم استفادة هذا الحي من خط نقل للحافلات باتجاه مباشر له بسبب حداثته وعدم اعتراف الدولة به ، بحجة نشأته الفوضوية وغير الشرعية ، ممّا أدّى إلى عدم تخصيص أماكن توقف الحافلات في الحي أو بجواره القريب، وبالتالي حتمية توجه السكان خارج الحي نحو أماكن توقف الحافلات الموجودة بالقرب من مدخل الحي، والتي يستفيد منها كل سكان الأحياء الفوضوية المجاورة لهذا الحي مثل "حي النخيل".

ثم تلاه حي بن شرقي بنسبة أقل مثلت 41%، وهنا يختلف تفسير بعد أماكن توقف الحافلات مقارنة مع الحي السابق الذكر، حيث أنّه يستفيد من خط مباشر للحافلات لكن مساره في الحي يقتصر على الطريق الرئيسي له فقط، أي أنّه لا يمر بالطرق الفرعية له بسبب ضيقها ورداءتها. بمعنى هنا أن مسؤولية بعد هذه الوسائل تقع على عاتق سكانه،الذين قامو بالبناء العشوائي لمساكنهم دون الأخذ بعين الاعتبار المعايير التقنية للمساحات الواجب تخصيصها لمختلف الشبكات لا سيما منها الطرقات. هذا ما أدّى إلى جعل أماكن توقف الحافلات منحصرة على جوانب الطريق الرئيسي للحي فقط، وبالتالي تكون قريبة من سكان المباني المجاورة لهذا الطريق فقط أمّا باقي السكان فستكون بعيدة عنهم.

بالمقابل انخفضت هذه النسبة في حي الصنوبر حيث قدرت ب19% وسبب هذا الانخفاض يعود إلى قرب و استفادة هذا الحي من أماكن توقف الحافلات الموجودة بالطريق الوطني الذي يحده شمالا،شبالإضافة إلى استفادته من أماكن توقف الحافلات بمحطة نقل المسافرين الواقعة بالقرب من الجهة الجنوبية له، وبالتالي رغم عدم تخصيص خط نقل حافلات مباشر لهذا الحي نظرًا لوضعيته الفوضوية من جهة، و طرقه الضيقة والرديئة التي لا تسمح بعبور حافلات بها والمسؤولية تقع هنا كذلك على عاتق

سكان الحي، إلاّ أنّ موقعه المناسب جعله يتوسط أماكن توقف الحافلات و من تم تغطية هذا النقص.

ساهما كل من نقص وسائل النقل و بعد توقف الحافلات عن سكان الأحياء الفوضوية المدروسة في صعوبة حركيتهم عبر المدينة، إضافة إلى عزل و فصل بعض هذه الأحياء بجعلها كتلا عمرانية منفصلة وغير مندمجة في النسيج الحضري لمدينة قسنطينة رغم احتلالها لمواقع مهمّة بها. ونتيجة لما سبق كان الإحساس بالتهميش وعدم الاندماج في المدينة لسكان هذه الأحياء، و ذلك إمّا بسبب عدم تخصيص خطوط نقل مباشرة لهذه الأحياء نظرا لعدم اعتراف الدولة بها، أو لفوضويتها و نموها العشوائي ممّا جعل طرقها رديئة و ضيقة لا تسمح بمرور الحافلات عبرها، بمعنى أنّه إذا خصصت لها خطوط نقل بالحافلات فيكون مسارها عبر الطريق الرئيسي للحي فقط. والمسؤولية هنا تقع على عاتق السكان الذين قاموا ببناء مساكنهم بشكل عشوائي وفوضوي، إضافة إلى الملاك الأصليين لأرضي هذه الأحياء الذين كانوا يبحثوا عن الربح السريع ببيع أكبر حصص أرضية، حيث لم يفكروا في تخصيص مساحات ذات مقاييس علمية وقانونية لمختلف الشبكات قبل الشروع في عملية البيع.

3.نقص الإنارة العمومية: تعتبر الإنارة العمومية من أهم الشبكات التقنية داخل الأحياء السكنية لما لها من أهمية في تسهيل حركية السكان داخلها ليلاً وكذلك توفير الإحساس بالأمان فيها، و يتبين من خلال الدراسة الميدانية أنّ مشكل نقص الإنارة العمومية عبر الأحياء الفوضوية المدروسة منخفض نوعا ما، تراوح بين 44% كأقصى قيمة و 8%كأدناها.

سجلت أقصى القيم في حي بن شرقي بنسبة قدرت بـ 44% بمعنى أنّه ما يقارب ويفوق نصف سكان هذا الحي يعانون من نقص الإنارة العمومية، علما أنّه يستفيد من الربط الكلي بهذه الشبكة من طرف البلدية، إلاّ أنّ نقصها يمكن إرجاعه لنقص صيانتها من طرف مصالح البلدية بسبب موقعه الذي جاء على أطراف المدينة من جهة، و فوضويته ونموه العشوائي الشيء الذي صعّب مهمة صيانته وهذا ما يمثل أحد أنواع التهميش الحضري داخل الأحياء الفوضوية عكس الأحياء المخططة بالمدينة التي تشهد صيانة دورية لهذه الشبكة، ممّا جعل حالتها رديئة في كثير من الأحيان.

استمر انخفاض نسب نقص الإنارة العمومية في حي الصنوبر حيث قدر بـ 29%، ويفسر هذا الانخفاض باستفادة هذا الحي من الربط الكلي بشبكة الإنارة العمومية من جهة، ومن جهة أخرى كان لموقعه الجيد والقريب من مركز المدينة دورا كبيرًا في ضرورة اهتمام مصالح البلدية أكثر بأعمال صيانة هذه الشبكة به،بالإضافة لما سبق يستفيد هذا الحي من محيط مجاور تميزه شبكة إنارة عمومية جيدّة، كالطريق الوطني رقم (03) وملحقه اللذان يحدان حي الصنوبر من جهتيه الشمالية والجنوبية، وبالتالي يمكن تغطية العجز النسبي القائم فيه.

بالمقابل سجل في حي الياسمين الحديث النشأة انخفاض محسوس لنقص الإنارة العمومية ببلوغها أدنى نسبة بلغت 8%، ويفسر هذا الانخفاض باستفادة هذا الحي وما يحتويه من طرقات داخلية خادمة له من الربط الكلي بهذه الشبكة من طرف مصالح البلدية وهذا بسبب شكله المخطط و المنتظم نوعا ما، ومن جهة أخرى بحداثة هذه الشبكة أي أنّها لا تزال في حالة جيدّة ولا تتطلب صيانة من طرف مصالح البلدية

يتباين نقص الإنارة العمومية بالأحياء الفوضوية المدروسة نتيجة تداخل عدّة عوامل، أهمّها عامل موقع هذه الأحياء بالنسبة لمركز المدينة، فكلما كانت قريبة من مركز المدينة كلما زاد الاهتمام بها وصيانتها من طرف مصالح البلدية وكلما استفادت بمحيط مباشر تميزه إنارة عمومية جيدة، و بالتالي انخفض مشكل نقص الإنارة العمومية بها، وهذا ما تجسد بحي الصنوبر الذي يرجع تاريخ ظهوره للفترة الاستعمارية، و من جهة أخرى كلما كان موقع الأحياء الفوضوية بعيدا عن مركز المدينة أي على أطراف المدينة كلما قل الاهتمام بصيانتها وبالتالي زاد نقص الإنارة العمومية بها وزادت رداءتها و تهميشها وخير مثال على ذلك حي بن شرقي ،باستثناء حي الياسمين الذي كان لعامل حداثته دورًا في جودة الإنارة العمومية به.

4.نقص خدمة رمي القمامة: يقصد بالقمامة النفايات المنزلية التي يخلفها سكان الأحياء الفوضوية المدروسة، و تعرف هذه النفايات بأنّها " المخلفات التي يتركها الإنسان خلال فعالياته اليومية من ورق وأكياس بلاستيكية وعبوات كرتونية وزجاجية و

معدنية، إضافة إلى المخلفات الغذائية "**[19]**.أمّا المقصود بخدمة رفع القمامة داخل الأحياء الفوضوية المدروسة هو طرق وحجم توفير مواضع مخصصة لرمي النفايات المنزلية لسكان هذه الأحياء ومدى اهتمام مصالح البلدية بعملية جمعها.

تباينت نتائج هذه الخدمة عبر الأحياء الفوضوية المدروسة حيث تراوحت نسبها بين 71- 83%. وقد سجلت أقصى نسبة لنقص هذه الخدمة بحي الياسمين حديث النشأة، حيث تبين أنّ أكثر من ثلاث أرباع سكانه يعانون من هذا المشكل، ويمكن تفسير ذلك بانعدام مواضع مخصصة لرمي القمامة بالحي تماما، باستثناء موضع واحد بالقرب من مدخل الحي وهو خاص بكل الأحياء الفوضوية المجاورة له وفي نفس الوقت هو يعاني من إهمال كبير في قضية جمعه والاعتناء به من طرف مصالح البلدية كما تبينه الصورة رقم (02).

صورة رقم(02): عدم اهتمام البلدية بجمع القمامة في حي الياسمين

المصدر: تحقيق ميداني مارس2014

تلاه مباشرة كل من حيي الصنوبر و بن شرقي بنسب أقل بقليل تراوحت ما بين 71-72% وهي نسب متقاربة تعكس مستوى نقص خدمة رفع القمامة داخلها، وعموما تستفيد هذه الأحياء من مواضع مخصصة لرمي القمامة قليلة جدًا وغير كافية لسد متطلبات كل سكانها، كما أنّ توزيعها داخل هذه الأحياء جاء بمواقع محاذية للطرق الرئيسية لها لتسهيل عملية جمعها من طرف مصالح البلدية، لكن بالمقابل كان توزيع هذه المواقع غير مناسب لكل سكان هذه الأحياء، ممّا دفعهم للرمي العشوائي لنفاياتهم عبر مختلف شوارعهم الفوضوية، والأمر الذي أدى و زاد من كثرة الأوساخ بها و بالتالي خلق نوع من التلوث البيئي داخلها.

يتبين ممّا سبق النقص الكبير لخدمة رمي القمامة بالأحياء الفوضوية المدروسة، حيث قاربت الانعدام في حي الياسمين بسبب حداثته وعدم استفادته من مواضع مخصصة لرمي القمامة، لتنخفض بشكل طفيف بحيي الصنوبر و بن شرقي اللذان تستفيدان من مواضع مخصصة لرمي القمامة، لكنّها قليلة و توزيعها عبر هذين الحيين غير مناسب لكل سكانها. وعموما أدى نقص خدمة رمي القمامة بالأحياء الفوضوية المدروسة عبر مدينة قسنطينة إلى رميها من طرف السكان بشكل عشوائي ممّا زاد من تلويث شوارع هذه الأحياء.

5. **انعدام المساحات الخضراء مساحات اللعب** تعتبر المساحات الخضراء ومساحات اللعب من أهم مكونات النسيج الحضري، بإعتبارها محورا أساسيا ذو أهمية بالغة ضمن كل دراسات التهيئة الحضرية بالمدينة، لما لها من تأثير إيجابي مباشر على الطابع الجمالي والبيئي لمحيط المدينة وأحيائها السكنية وذلك بخلق التوازن بين جزئها المبني وغير المبني من جهة، وما لها من انعكاسات إيجابية على الجانب النفسي والصحي للسكان من جهة أخرى، ومن تم فهي تمثل أهم مؤشرات رقي وتحضر المجتمعات.

مدينة قسنطينة – مؤشرات التهميش الحضري بالأحياء الفوضوية المدروسة–

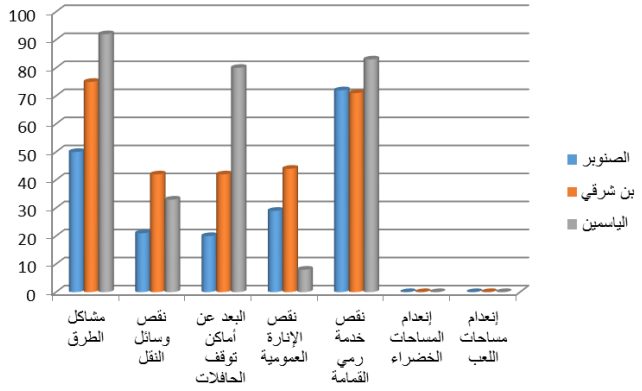

المصدر: تحقيق ميداني فيفري 2014 شكل رقم (05)

يتبين من خلال التحقيقات الميدانية المنجزة بالأحياء الفوضوية المدروسة عبر مدينة قسنطينة، الانعدام الكلي لهذه المساحات فيها أو حتى بالقرب منها خاصة أنّ أغلبها كان محاط ومجاور لأحياء فوضوية أخرى، ويمكن تفسير ذلك بسبب رئيسي هو عدم اهتمام أصحاب ملكيات أراضي هذه الأحياء عند تقسيمها وبيعها للسكان المستفيدين عبر مختلف الفترات التاريخية، بترك ولو مساحات صغيرة لمثل هذه الاستعمالات، حيث كان هدفهم الوحيد هو الربح السريع وبيع أكبر عدد ممكن من الحصص الأرضية، ولو كان ذلك على حساب المساحات العمومية، و الخضراء، و اللعب، فظهرت أحياء سكنية تفتقر لهذه المساحات، ومن تم فهي تناقض ما هو معمول به في مشاريع التهيئة الحضرية. فالمسؤول عن ذلك أصحاب ملكيات أراضي هذه الأحياء،نتيجة تنافس غير عادل بين استخدامات الأرض على حساب الاستخدامات الترفيهية، و هذا ما أدى إلى خلق أحياء سكنية تفتقر لمثل هذه المساحات.

إن التوجه الجديد على مستوى الاهتمام الأكاديمي والذي يحتاج إلى الإثراء ،جاء مرتبط بالتحول من المشروع الحضري الذي يركز على المدينة نحو المشروع المرتبط بالمدينة الإقليم كتوجه جديد في الدراسات المرتبطة بالتهيئة الحضرية[20]، ومن تم هل مازال يمكن الحديث عن تعميم المؤشرات المتعلقة بدراسة حالة الأحياء الفوضوية في مدينة قسنطينة ومخرجات التهميش الحضري في دراسة المدن الجزائرية، حيث تبين عدم مواكبة القوانين للتحولات الكبيرة الحاصلة في ميدان التهيئة الحضرية في الجزائر.

خاتمة

- تشكل الأحياء الفوضوية حزاما يطوق محيط مدينة قسنطينة من كل الجهات وتوزعت أغلبها بمحاذاة محاور الطرق الكبرى منها الوطنية و الولائية، إضافة للأودية أهمها وادي الرمال و بومرزوق، ورغم تباين مورفولوجية هذه الأحياء إلا أنها استفادت من خصائص مجالية في أغلبها جيدة، كانت حافزا لاستمرار توطن وانتشار البناء الفوضوي بالمدينة. الذي أثر سلبا عليها إذ عمل على تشويه المظهر الجمالي لها، كما ساهم في عرقلة نموها الحضري السليم.
- تبرز نتيجة لما سبق حضائر سكنية جاءت في شكل أحياء فوضوية تكثر فيها النقائص والمشاكل بافتقارها لأهم المرافق و الخدمات، مما جعل قاطنيها يعيشون تهميشا حضريا ونوعا من الاقصاء كان متباينا من حي لآخر تحكمت فيه عدة عوامل منها: عاملي **موقع** هذه الأحياء بالنسبة لمركز المدينة (للمدينة الأم) و**حداثتها** حيث كلما زاد قرب الأحياء الفوضوية من مركز المدينة وزاد قدمها زاد الاهتمام بها من طرف مصالح البلدية، واستفادت أكثر من تجهيزات وخدمات المدينة الأم المجاورة لها وهذا ما تبين بحي الصنوبر الذي يرجع تاريخ ظهوره للفترة الاستعمارية.
- ترجع مسؤولية ظهور ظاهرة التهميش الحضري بالأحياء الفوضوية مشتركة بين: **أصحاب ملكيات أراضي** هذه الأحياء الذين لم يفكروا في ترك مساحات تستعمل لمختلف الشبكات والمرافق الضرورية لحياة السكان، حيث كان هدفهم الوحيد هو الربح السريع و وبيع أكبر عدد ممكن من الحصص الأرضية، إضافة إلى مسؤولية **سكان** هذه الأحياء الذين قاموا ببناء سكناتهم دون الأخذ بعين الاعتبار مختلف المعايير و المقاييس التقنية والقانونية للبناء، دون إخفاء مسؤولية **المسيرين والجهات المعنية** الذين كان لهم جزء كبير من هذه المسؤولية بعدم اعترافهم بهذه الأحياء وحرمانهم لها في أغلب الأحيان من مختلف الخدمات بحجة أنها فوضوية وغير مخططة.
- إن معالجة ظاهرة التهميش الحضري ضمن الأحياء الفوضوية بالمدن الجزائرية لا تتم إلا بتكاثف الجهود، بدأ بانتهاج سياسات رشيدة بالاعتماد على دراسات دقيقة ومحكمة مع ضمان تطبقها ميدانيا بإحكام ، بالإضافة إلى تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تهيئة أحيائهم السكنية، وتحسيسهم بالمسؤولية اتجاه تماسك وانسجام مدنهم.

الهوامش

[1] Leonardo Bonovolo, **Histoire de la ville**, Editions Parenthèses ,Marseille ,France ,COPY RIGHT 2004, P 379

[2]Yves Challas: **« Quelle ville pour demain ?? »** PP 11-30 ,**Villes en évolution**, Institut des Villes ,Collection des villes, La documentation Française, PARIS ,France 2005

[3] عبد القادر القصير: **أحياء الصفيح**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1993بيروت، ص69.
[4] عادل عازر و ثروت إسحاق: **المهمشون بين الفنات الدنيا في القوى العاملة**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر 1989،
[5] إبراهيم توهامي وآخرون: **التهميش و العنف الحضري، مخبر الإنسان و المدينة**، سلسلة الدراسات الحضرية جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2004
[6] نفس المرجع ص12
[7] نفس المرجع ص 13
[8] مديرية العمران لبلدية قسنطينة 2010+تحقيق ميداني فيفري 2014
[9] مديرية العمران لبلدية قسنطينة2010 + معالجة الباحثة 2014
[10]Cherrad S.E, Cherabi A., Bouledroua A.,**Projet de modernisation de la métropole constantinoise**. Étude commandée par le Wali de Constantine, avril 2007, p 116.
[11] مديرية العمران لبلدية قسنطينة2010 + معالجة الباحثة 2014
[12] الديوان الوطني للإحصاء+ التعداد العام للسكن والسكان 2008
[13] مديرية العمران لبلدية قسنطينة 2010+ معالجة الباحثة 2014
[14] الديوان الوطني للإحصاء + التعداد العام للسكن والسكان 2008
[15]Couguiat- Belmalem Saliha: **"Gammas Marginalité socio-spatial, violence et sentiment d'insécurité dans les quartiers périphériques de Constantine – cas de Boudraasalah et el** , thèse de doctorat es sciences, option urbanisme, Université Mentouri-Constantine- département d'architecture et d'urbanisme, 2011.p127
[16] مديرية العمران لبلدية قسنطينة 2010+ معالجة الباحثة 2014
[17] مديرية العمران لبلدية قسنطينة 2010+الديوان الوطني للإحصاء(التعداد العام للسكن والسكان 2008)
[18] السيد الحسيني: **المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري**: سلسلة علم الاجتماع المعاصرالكتاب 37 دار المعارف،القاهرة، مصر، 1981 ص 176
[19] أيمن سليمان مزاهرة و آخرون: **البيئة والمجتمع**، دار الشروق، عمان، الأردن ط1 2003، ص 106
[20]David Mangin, **La ville passante**, Editions Parenthèses et direction générale l'Aménagement Marseille France 2008